ساعدت الولايات المتحدة على اداء أهدافها.

تلك هي بعض الوقائع عن السياسة العدوانية الأميركية، في ما يتعلق ببلدان العالم الثالث بوجه خاص، والتي تبلغ ذروتها في شبكة المنشآت العسكرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الأميركية المبثوثة في أنحاء العالم. وتشمل المنشآت العسكرية الأميركية في الخارج قواعد جوية وبحرية، فرق مشاة وبحرية، ومواقع صواريخ تكتيكية وصواريخ أرض ــ جو، ومستودعات أسلحة نووية، وذخائر وعتاد ومراكز تجسس جوي، ومحطات تشويش اذاعي، ومراكز اتصالات وغيرها.

وهناك، في الوقت الحاضر، أكثر من ١٥٠٠ قاعدة عسكرية تنتشر في أكثر من ٣٢ بلداً، يستقر فيها أكثر من نصف مليون عسكري أميركي بشكل دائم. ويقع القسم الأكبر من القواعد العسكرية الأميركية على تخوم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مباشرة، وفي أوروبا الغربية بوجه خاص. ففي ألمانيا الاتحادية وحدها، هناك أكثر من مائتي موقع عسكري أميركي كبير، و«تحظى» تركيا بستين موقعاً عسكرياً بينها سبع قواعد عسكرية كبيرة. ويعتزم البنتاغون، في الوقت الحاضر، اقامة قواعد جديدة وتقريب القواعد القديمة من حدود البلدان الاشتراكية، فضلاً عن تحديث القواعد وجعلها مهيأة لاستقبال صواريخ بيرشنغ II المجنحة الجديدة واطلاقها. وفي الشرق الأقصى، تستقر ثاني أكبر قوة أميركية في الخارج على مقربة من الحدود الشرقية للاتحاد السوفياتي، فهناك مايزيد على ٣٠٠ موقع عسكري أميركي.

وتنهمك الولايات المتحدة، الآن، في بناء شبكة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط الذي أعلنته واشنطن منطقة «مصالح حيوية» لها؛ اذ تجري استعدادات عاجلة لاقامة قاعدة متعددة الأغراض في دييغو غارسيا، فيما أبرمت اتفاقات مع عمان والصومال وكينيا لمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية هناك.. أما «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، فانه يمنح الولايات المتحدة حقاً غير مقيد باستخدام قواعدها العسكرية. وفوق ذلك كله، للولايات المتحدة حوالى ٢٥ موقعاً عسكرياً في أفريقيا (ص ٢٨).

توازن أم تفوق؟

حيثما مدت الولايات المتحدة مجال نفوذها، عبر تصدير السلاح المتطور، او ارسال المستشارين والخبراء العسكريين أو نشر قوات وأساطيل أميركية، او بناء قواعد على أراضي الغير، كان «الخطر السوفياتي» هو المبرر الذي تطرحه الادارة الأميركية لتخويف الرأي العام الأميركي من جهة، وشعوب البلدان الأخرى التي تنوي مد نفوذها إليها من جهة اخرى، فهل يقتنع المسؤولون الأميركان حقاً بهذه الكذبة؟

تجيب الوثيقة السوفياتية، انطلاقاً من الواقعة التالية: «في أواسط السبعينات، تم تحقيق توازن تقريبي كمي ونوعي في الأسلحة النووية الاستراتيجية بين القوتين. وأثناء الاعداد لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ــ ٢)، تم تدقيق هذا التوازن مراراً من قبل خبراء على أرفع مستوى من كلا الجانبين. وتوصل هؤلاء الى استنتاج توافر توازن استراتيجي... وما ان جرى الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في صيف ١٩٧٩. حتى أخذ كارتر، ومن بعده ريغان، بالزعم ان الاتحاد السوفياتي متفوق بكثير على الولايات المتحدة. فكيف تحقق ذلك؟ هل يعقل ان الاتحاد السوفياتي يحقق مثل هذا التفوق والتحول في ظرف سنة او سنتين في ميدان السلاح الاستراتيجي الذي يتطلب انتاجه سنوات طوالاً؟ ام هل ان واقعة جديدة كانت مهملة فجرى اكتشافها أخيراً؟ (ص ٦٤).

لا هذا ولا ذاك. فقد اضطر وزير الخارجية، الكسندر هيغ، الى الاعتراف بأن ذلك كان كذبة ملفقة من جانب الادارة الأمركية. ففي لقاء مع محرري الصحافة الأميركية في واشنطن، بتاريخ ١٩٨١/٦/٥، قال: «أود ان أبين، في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية أننا مازلنا متكافئين تقريباً».

والواقع ان العقيدة العسكرية الأميركية تنطلق من حلم مستحيل يتركز ليس على تحقيق التوازن العسكري بل على التفوق على الاتحاد السوفياتي. هذا ما اعترف به كبير مستشاري الرئيس ريغان، أدوين ميس، في ١٩٨١/٨/١٨؛ اذ أعلن ان برنامج الرئيس ريغان النووي للثمانينات «يهدف الى تمكين الولايات المتحدة من استعادة تفوقها